

16

# التعليم العالي لبناء مجتمع الزكاء والمعرفة



## التعليم العالي لبناء مجتمع الزكاء والمعرفة

لقد تحققت لمنظومة التعليم العالي ببلادنا على مدى عشرينين نقلة نوعية كبرى، من خلال الإصلاحات التي تعهدناها بها منذ التغيير، والتي مكنت من تغطية كل جهات البلاد بالمؤسسات الجامعية وإحداث شبكة من الجامعات المتطورة التي تؤمن التكوين الجامعي والبحوث العلمية في جل الاختصاصات المتعارفة.

وأولينا التأطير عناية خاصة سواء بتكوين المكونين وتخصيص جهود مهمة له أو من خلال تحسين وضع المدرسين الجامعيين وظروف عملهم والنهوض بالحياة الطلابية في مختلف جوانبها.

وسيكون عنوان المرحلة القادمة التي تمثل مرحلة متقدمة في مسار إصلاح منظومة التعليم العالي هو: "الجودة والتلاقي مع المعايير العالمية"، هدفها التلاؤم مع أهم النظم الجامعية المتقدمة في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية.

1/ تحسين جودة التعليم العالي والارتقاء بها إلى مستوى المواصفات العالمية.

لذلك سنعمل على :

2/ استكمال "نظام إمد" بإنجاز مرحلة الدكتوراه.

3/ تطوير اعتماد الإشهاد.

4/ الاقتراب من نسبة الثلثين في توجيه الطلبة نحو الإجازات التطبيقية في أفق سنة 2014.

5/ العمل على مضاعفة عدد الإجازات التطبيقية مع موفى سنة 2014.

6/ خلق جيل جديد من المكونين المختصين في الإجازات التطبيقية المستحدثة.

- 7/ توسيع دراسات الماجستير المهني وتنويعها بالشراكة مع المحيط الاقتصادي.
- 8/ إعتناء مضامين تكوين تتجاوب مع سوق الشغل ومعايير الجودة في مختلف الشهادات ذات البعد التطبيقي والمهني.
- 9/ دعم استقلالية الجامعات ؛  
بما يمكنها من مزيد النجاعة والمرونة في التسيير والتصرف ويحفزها إلى مزيد التفتح على محيطها وتعزيز شراكتها مع الجامعات الأجنبية.
- 10/ إيلاء شعب الإنسانيات المكانة التي هي بها جديرة لخدمة الرصيد الفكري الوطني وتلبية الحاجيات الاجتماعية في مختلف الميادين التي تشملها.
- 11/ تخصيص مجهود أكبر لتكوين المكونين في مختلف مراحل التدريس الجامعي.
- 12/ تحقيق نسبة أرفع من الشهادات المزدوجة بين مؤسساتنا الجامعية ونظيراتها في الدول المتقدمة  
من خلال :  
• رفع عدد اتفاقيات الإشراف المشترك على رسائل الدكتوراه.  
• تطوير التكوين والتعاون في إطار ماجستير البحث لمسايرة التقدم التكنولوجي والمعرفي.  
• رفع عدد البحوث والدراسات التي تعتمد اللغة الانجليزية، مع تكفل الدولة بكلفة التأهيل اللغوي للباحثين وفق المعايير العالمية.
- وبالنسبة إلى اعتماد التكنولوجيات الاتصالية الحديثة، سنوجه الجهود نحو :
- 13/ إرساء تعليم افتراضي مواز في جميع الشعب والمستويات الجامعية :  
• تحقيق نسبة 30 % من مجموع الوحدات التعليمية للإجازات من خلال التعليم الجامعي الموازي عن بعد مع موفى سنة 2014.

14/ إنجاز برنامج الرقمنة الشاملة للمكتبات الجامعية يمتد إلى موفى العشرية القادمة.

15/ بلوغ نسبة 18 بالألف من حاملي شهادات العلوم والهندسة من بين الفئة العمرية 29 – 20 سنة 2014 مقابل 11.7 بالألف سنة 2008.

16/ الرفع من عدد المهندسين من بين خريجي التعليم العالي ليبلغ 9 آلاف مهندس في السنة الجامعية 2015 – 2014.

17/ الرفع في نسبة خريجي الهندسة الحاصلين على الإشهاد إلى 50 % في أفق سنة 2014 تيسيرا لإدماجهم المهني.

18/ تكثيف إحداث مدارس المهندسين خلال الخماسية القادمة مع تعزيز البعد التطبيقي في التكوين بالشراكة مع قطاع الإنتاج، ودعم التعاون مع مدارس المهندسين المتميزة بالخارج.

19/ تعميم التقويم الداخلي والخارجي لمؤسسات التعليم العالي والبحث؛  
بما :

- يرتقي بتصنيف المؤسسات التونسية عالميا.
- يعرف بأعمالها وبحوثها ونشراتها العلمية .
- يشجع على بروز أقطاب امتياز على المستوى الوطني.

20/ إدراج قطاع التعليم العالي الخاص ضمن منظومة الجودة وتأهيله بشريا وماديا وتكنولوجيا.

وتطويرا للحياة الطلابية سيتم :

21/ إحداث مركز ثقافي في كل مدينة جامعية أو مركب جامعي

22/ تحقيق نقلة نوعية للرياضة الجامعية

من خلال :

- توجيه عناية أكثر ورصد اعتمادات مادية أكبر.
- القيام بمجهود إضافي لتعميم البنية التحتية والتجهيزات الرياضية وتطويرها في الكليات والمعاهد العليا.
- تأطير أرفع لمختلف الاختصاصات الرياضية الجامعية.
- منح حوافز خاصة للجمعيات الرياضية الجامعية.

23/ تطوير وظيفة الإرشاد والتوجيه والإحاطة الاجتماعية والنفسانية ضمن الخدمات الجامعية.

وسيكون :

24/ الأستاذ والباحث محور النهوض بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي ؛

من خلال :

- وضع برنامج خاص لتحسين ظروف عمل الأستاذ الجامعي والباحث.
- تهيئة فضاءات العمل الجامعي والبحثي.
- تعميم النفاذ إلى شبكة الأنترنت ورفع طاقة الربط بالتدفق العالي لكل مدرس أو باحث.
- تشجيع الأساتذة والباحثين على المشاركة الفاعلة في المؤتمرات العلمية، وعلى نشر بحوثهم.